ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

السياسات الاقتصادية في البرامج الانتخابية لانتخابات تشرين 2025 في العراق

د. عباس كاظم الدعمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

السياسات الاقتصادية في البرامج الانتخابية لانتخابات تشرين 2025 في العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الانتخابات / الحكومة والدستور والقانون

د. عباس كاظم الدعمي/ كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. المخلص:

- لا توجد مصادر موثوقة تشير إلى البرامج الانتخابية لكل الكتل العراقية أو مرشحيها لعام 2025، سواء أكانت تتعلق بمشاريعها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.
- إن أغلب البرامج الانتخابية الحالية غير متوافقة أو غير كافية مع عمق وحجم التحديات الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية التي تحيط بالعراق.
- تُظهر التجربة التاريخية محدودية فاعلية الكتل السياسية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية وجريئة، بسبب تراكم مشكلات مؤسسية، منها: الفساد الإداري والمالي، وضعف مؤسسات التخطيط، وضعف السياسات النقدية والمالية، والترهل الوظيفي والإداري، وضعف توظيف واستغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، إلى جانب ضعف التوافقات والإجماع السياسي.
- لا تتوافق الدعاية الانتخابية مع المعطيات الاقتصادية، إذ إن البرامج كثيرة وتحمل شعارات صحيحة مثل (التنمية، مكافحة الفساد، التنويع)، لكنها تفتقد إلى إطار مالي واضح، أو أولويات زمنية، وآليات تنفيذ محددة.
- يواجه العراق ضغوطاً مالية كبيرة، وفي بعض السنوات تراكمت مستحقات أو متأخرات، ما يقيّد قدرة الكتل السياسية عبر الحكومة المنتخبة على تنفيذ وعود كبيرة تتعلق بمشاريع اقتصادية استراتيجية مهمة للبلاد من دون إعادة ضبط مالي واضح.

- العرقلة السياسية والمؤسسية هي الحاجز الأكبر بسبب تشتّت البرلمان والتحالفات، والنفوذ الحزبي، وضعف الرقابة، وهذا ما يُضعف قدرة أي حكومة على تنفيذ إصلاحات هيكلية حقيقية.

- أظهرت التجارب الماضية محاولات إصلاح، لكن بنتائج محدودة — إذ كانت هناك مبادرات ذات أثر (مثل حزم إصلاح إدارية في فترات سابقة) لكنها لم تُترجم إلى تحول هيكلي مستدام.

- إن النجاح ممكن، لكنه يتطلب استمرارية سياسية وتوافقاً برلمانياً على إجراءات قد تكون غير شعبية مؤقتاً، وآليات رقابة فعّالة، وهذه الشروط نادراً ما توافرت مجتمعة في التجارب العراقية الحديثة.

- إن التقييم التفصيلي لكل كتلة يتطلب الحصول على نصوص برامجها المنشورة أو تصريحات مدونة تتفق مع الاحتياجات الاقتصادية، في حين أن كثيراً من الكتل لا تنشر نصاً واضحاً يمكن تقييمه بسهولة.

- معظم البرامج الانتخابية العراقية لعام 2025 لا تتلاءم كلياً مع عمق التحديات، بسبب غياب الأطر التمويلية ومحدودية القدرات التنفيذية، إضافةً إلى عوامل سياسية إقليمية ومحلية تقوّض الاستمرارية.

- تميل البرامج الانتخابية إلى مزيج من وعود ظرفية قصيرة المدى (وظائف، منح نقدية، مشاريع محلية) وشعارات إصلاحية عامة (مكافحة الفساد، التنمية)، في حين تُقاس القيمة الحقيقية للبرامج بمدى احتوائها على: تقديرات مالية واقعية، وأولويات محددة زمنياً، والجهة المكلفة بالتنفيذ، ومؤشرات قياس أداء، وآليات رقابة مستقلة؛ ولذلك، تفتقد معظم البرامج الحالية واحدة أو أكثر من هذه العناصر.

- على الناخب أن يطلب من المرشحين برامج تفصيلية تتضمن الجوانب المالية ومؤشرات القياس، وحينما تكون مجرد وعود بلا أرقام أو مصادر تمويل، فذلك يعدّ إشارة إنذار.

- على المراقب المدني والإعلام أن يركّزا على متابعة تنفيذ العقود وميزانيات المشاريع، لا على الشعارات فقط.

- على صانع القرار أو الكتل السياسية أن يفهم أن النجاح ممكن، لكنه يتطلب تضحيات سياسية (كإصلاحات غير شعبية مؤقتة) وبناء تحالفات إصلاحية عابرة للكتل.

- البرامج التي تركز على وعد مركزي واضح قد تفوز سياسياً، لكنها تحتاج إلى خطة مالية واضحة لتنفيذ وعود الإنفاق أو الإصلاحات الاقتصادية.

- وضوح التكاليف ومصادر التمويل أمر مهم جداً، وغياب الإجابات حول «من سيدفع؟» يضعف مصداقية البرنامج أمام الاقتصاديين والأسواق.

- برامج الرفاهية تحتاج إلى شفافية حسابية طويلة الأجل، وخطط للتكيف مع تباطؤ النمو أو الصدمات الخارجية المحتملة.
- لا بد من وضع برامج انتخابية واضحة وقابلة للقياس، بدلاً من عبارات عامة مثل «تحسين الاقتصاد»، وذلك عبر تحديد أهداف رقمية مثل معدلات النمو، والبطالة، والاستثمارات.
- يجب اعتماد أولويات زمنية من خلال تشكيل فرق لمتابعة الإجراءات بشكل فوري (لتخفيف الصدمة) وتبنّي إصلاحات هيكلية طويلة الأمد.
- التواصل الواضح مع الجمهور ضروري، إذ يجب توضيح التنازلات المطلوبة من المواطنين، مثل إعادة هيكلة بعض الخدمات، وشرح الأسباب وراء ذلك.
- يجب متابعة المؤشرات الاقتصادية ومراجعتها عبر الالتزام بنشر تقارير متابعة تنفيذية دورية تربط الوعود بالنتائج الملموسة.

II. المقدمة:

لا توجد حتى الآن مصادر موثوقة تشير إلى جميع البرامج الانتخابية لكل الكتل العراقية أو مرشحيها لعام 2025، سواء أكانت تتعلق بمشروعها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي؛ إذ لا توجد نشرات رسمية أو مناظرات تلفزيونية أو إذاعية تشير إلى البرامج الانتخابية التي يمكن أن تتبنّاها الكتل السياسية ككتلة أو مرشحوها، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الاقتصادية التي تواجه البلاد، وسأقدم من خلال هذه الورقة بياناً موضوعياً ومُستنداً يجيب على سؤالين:

(1) هل تتلاءم برامج الأحزاب/الكتل الانتخابية اقتصادياً مع حجم التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي يواجها الاقتصاد العراقي؟

(2) هل أثبتت التجارب الماضية قدرة وفعالية تلك الكتل عبر ممثليها في الحكومة والبرلمان، على إدارة سياسات اقتصادية ناجحة؟

وهل تتلاءم البرامج الانتخابية مع حجم التحديات؟ وهل أثبتت الكتل السياسية قدرتها على إدارة سياسات اقتصادية ناجحة؟

(أ) تحليل توافق البرامج مع الواقع الاقتصادي والمالي والإقليمي.
(ب) نقد قدرة الكتل تاريخياً على تنفيذ إصلاحات اقتصادية.
(ج) أدوات عملية لقياس واقعية أي برنامج انتخابي ومتابعة تنفيذه.

اعتمدت في المراجع على تقارير مؤسسات دولية وإقليمية وتحليلات محلية.

III. تحليل الملامح الاقتصادية

السياسة المالية والقدرة على تمويل البرامج: إن ما تعدّ به البرامج الانتخابية عادةً هو زيادات في الإنفاق على الخدمات، ومشاريع البنية التحتية، والدعم المباشر للأسر، وتوظيف قطاع عام. وهذه البرامج تواجه قيوداً واقعية، فالاقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وتقلبات الأسعار تؤثر مباشرة على الموارد العامة. يسجّل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضغوطاً مالية (تراكم متأخرات/عجز متوقع) ويطالبان بإطارات مالية واضحة وإصلاحات إيرادية. وأي برنامج يعد بمشاريع أو دعم واسع بدون قيد مالي (مصدر الإيرادات، أثر على العجز/الدين، أولوية زمنية) يعتبر غير واقعي. إن هذا يشكّل عائقاً كبيراً في تنفيذ البرامج الانتخابية لأي كتلة سياسية ترغب في تنفيذ برامجها، ويمكن اقتراح مقاييس واقعية تتمثل فيما يلي:

تحديد مصادر التمويل الحكومي

- لابد من تحديد مصدر تمويل لكل برنامج انتخابي (إيراد نفطي، قروض، إعادة تخصيص الإنفاق، شراكة خاصة-عامة).
- لابد من تقدير أولي لتأثير كل برنامج على العجز خلال 1-3 سنوات.
- وضع خطة احتياطية إذا هبطت أسعار النفط بنسبة 20-30% لضمان تنفيذ البرامج.

قطاع الطاقة والكهرباء

- الوعود الشائعة: مشاريع توليد، تقليل الانقطاعات، بنى تحتية جديدة، شراكات مع القطاع الخاص أو دول الجوار.
- القيود الواقعية: قدم البنية التحتية، فقدان الطاقة في الشبكة، التوصيلات والربط غير القانوني، ومشاكل إدارية وفنية. هذا يجعل الوعود باهظة التكلفة وتحتاج إلى تنفيذ فني طويل الأمد.
- برامج قابلة للنجاح: إذا كانت متدرجة، مثل إصلاح شبكات النقل والتوزيع أولاً، ثم زيادة التوليد، مع التشديد على عقود تشغيل وصيانة واضحة ومؤشرات فنية.

تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار

- الوعود الشائعة: إنشاء مدن صناعية، تشجيع الزراعة، السياحة، الطاقة المتجددة، تسهيلات استثمارية.
- القيود الواقعية: البيئة القانونية والتنفيذية غير مستقرة؛ المستثمر الأجنبي يطلب ضمانات وسيولة مؤسسية منخفضة المخاطرة، والمبادرات التمويلية الخارجية تحتاج إلى شفافية ومتابعة.
- برامج التنويع: تحتاج إلى حزم سياسات مترابطة (قانون استثمار واضح، إصلاحات جمركية وشرائية، حوافز مؤقتة، ومقاييس أداء).

السياسات الاجتماعية وسوق العمل

- الوعود الشائعة: وظائف للشباب، دعم مباشر، برامج تدريب.
- القيود الواقعية: التوظيف الحكومي الكبير والمتزايد كتوظيف سياسي يصعب تقليصه؛ الحاجة إلى مواءمة برامج التدريب مع طلبات السوق.
- الحلول الأكثر واقعية:
(أ) برامج تدريب موجهة للشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة مع حوافز توظيف.
(ب) إعادة تصميم شبكات الحماية الاجتماعية لتكون مستهدفة وشفافة.

مكافحة الفساد والحوكمة

- الوعود الشائعة: لوائح شفافية، بوابات إلكترونية، إجراءات قانونية ضد الفاسدين.
- القيود الواقعية: فساد متجذر (مؤشر أسعار المستهلك في العراق: ~26/100 بمستوى متدنٍ)، شبكات نفوذ سياسية، وأحياناً تحكّم داخلي في مؤسسات التنفيذ والرقابة.
- مكافحة الفساد: تتطلب آليات عملية مثل رقابة البيانات المالية المفتوحة، بوابات عقود عامة، آليات تحفيز لحماية المبلّغين، واستقلالية جهات التحقيق؛ ولذلك تكون الشعارات وحدها غير كافية.

البيئة الإقليمية والدولية (العوامل الخارجية)

- المخاطر: تقلبات أسعار النفط، العلاقات الإقليمية، شروط التمويل الخارجي/الديون، أثر الصراعات الإقليمية على سلاسل الإمداد.
- يجب أن يتضمّن أي برنامج سيناريوهات بديلة (مثل صدمة أسعار النفط، تجميد التمويل الخارجي، ضغوط إقليمية)، وخيارات فنية للحفاظ على الخدمات الأساسية إذا تراجع التمويل.

IV. التجربة العملية (أمثلة تاريخية موجزة)

- حزمة إصلاحات :(2015) أطلقت إجراءات إدارية ومالية لتقليل البيروقراطية وتضييق مساحات الفساد، وحقّقت إنجازات محدودة، لكنها لم تُحدث تحوّلاً مؤسسياً كاملاً.
- محاولات لاحقة: حكومات لاحقة (في 2020–2022، ووعود لمحاربة الفساد) واجهت مقاومة سياسية وقيوداً تنفيذية؛ وكانت النتائج جزئية.
- الحالة الأخيرة (الضغوط المالية 2024–2025): تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى توسّع الإنفاق مع ظهور قيود تمويلية وتراكم متأخرات، مما يوضّح محدودية المساحة المالية للاستجابة لوعود انتخابية واسعة بدون أولويات واضحة.

إن النجاح ممكن، لكنه يتطلب استمرارية سياسية، وتوافقاً برلمانياً على إجراءات قد تكون غير شعبية مؤقتاً، وآليات رقابة فعّالة — وهذه الشروط نادراً ما توافرت مجتمعة في التجارب العراقية الحديثة.

ويمكن فحص وتدقيق البرامج الانتخابية المطروحة أثناء فترة الانتخابات وفق البنود التالية:

- هل تحتوي البرامج الانتخابية على إطار مالي يحدد مصادر التمويل وأثرها على العجز خلال 1–3 سنوات؟
- هل يتصف البرنامج الانتخابي بأولويات زمنية واضحة (مشاريع عاجلة مقابل إصلاحات هيكلية)؟
- هل توجد مؤشرات أداء حكومي (KPIs) قابلة للقياس لكل وعد (مثلاً: تقليل الانقطاعات بنسبة X% خلال 24 شهراً)؟
- هل تذكر البرامج آليات التنفيذ (وزارات/هيئات، شراكات، عقود إدارة، فرق تنفيذ)؟
- هل تتضمن البرامج آليات شفافية (نشر العقود، بوابة تنفيذ المشاريع، رقابة مستقلة)؟
- هل يتم عرض سيناريوهات مخاطر البرامج (هبوط النفط، توقف التمويل الخارجي) وخطط بديلة؟
- هل تذكر البرامج خطوات لبناء قدرات مؤسسية (رقمنة، تدريب، إصلاح المحاسبة العامة)؟
- هل تبين كيفية تقييم البرنامج من قبل مستقلين (مؤسسات مدنية، بنوك دولية)؟
- هل البرنامج متوافق سياسياً مع تحالفات محتملة أم يعتمد على فرضية أغلبية مطلقة؟
- هل يضمن البرنامج إجراءات محددة لمكافحة الفساد (حماية المبلّغين، تدقيق خارجي سنوي)؟

إن التقييم التفصيلي لكل كتلة يتطلّب الحصول على نصوص برامجها المنشورة أو تصريحات مدوّنة تتفق مع ما ذكر أعلاه، إذ إن كثيراً من الكتل لا تنشر نصاً واضحاً يمكن تقييمه بسهولة.

كيف يمكن صياغة برامج انتخابية أكثر واقعية؟

- لابد للكتل السياسية أن تطرح برامجها الانتخابية ضمن إطار مالي واضح، مع تحديد مصدر التمويل وأثره على العجز؛ فلا تعد إلا بما يمكن تمويله أو إعادة تخصيصه.
- فصل بين السياسات الطارئة والإصلاحات الهيكلية: يجب أن تضع الكتل جدولاً زمنياً للبرامج الانتخابية (0–12 شهر، 12–36 شهر، > 36 شهر).
- بناء وحدات تنفيذية صغيرة ومتخصّصة: فرق تنفيذ مستقلة، عقود أداء بمؤشرات واضحة، ومكافآت أو عقوبات على أساس النتائج.
- وضع برامج تجريبية (pilots) قبل التوسع على المستوى الوطني، من خلال اختبار نموذج في محافظة أو قطاع، وتقييمه وتوسيعه وفقاً للنتائج والردود العكسية.
- التوافق السياسي للأولويات: قبل إطلاق إصلاحات غير شعبية (مثل إصلاح الدعم/الرواتب)، يجب مراعاة وجود تحالفات برلمانية لضمان استمرارية الخطة عبر التغيير الحكومي.

٧. خلق أدوات لمراقبة وتنفيذ البرامج الانتخابية

يمكن للمجتمع المدني ووسائل الإعلام (قائمة سريعة) القيام بدورها الرقابي عبر متابعة البرامج الانتخابية المطروحة من الكتل السياسية أو المرشحين من خلال:

- نشرة رصد ربع سنوية: متابعة الإنفاق مقابل خطة التنفيذ (Budget vs. Pro-gram).
- بوابة عقود مفتوحة: التحقق من المنافسات والأسعار والجهات الفائزة.
- مرصد أداء المشاريع: مؤشرات مادية (كم ميغاوات تم إنتاجها؟ كم كيلومتر طريق نُفّذ؟ كم فرصة عمل حقيقية توفرت؟).

- التنسيق بين المنظمات: متابعة شكاوى المواطنين ومطابقة وعود المرشحين مع التنفيذ.

التقييم العام: في الشكل الحالي، معظم البرامج الانتخابية العراقية لعام 2025 لا تتلاءم كلياً مع عمق التحديات، بسبب غياب الأطر التمويلية ومحدودية القدرات التنفيذية، إضافةً إلى عوامل سياسية إقليمية ومحلية تُقوّض الاستمرارية.

لماذا البرامج الانتخابية عادةً لا تتلاءم مع التحديات؟

- الاعتماد النفطي والقيود المالية الحقيقية: كثيراً ما تقترح البرامج مشاريع ضخمة أو إعانات موسعة بدون إطار تمويلي واضح (مصادر التمويل، آثارها على العجز والدين، أولوية الإنفاق). الاقتصاد العراقي ما يزال عرضة لصدمات أسعار النفط، وتمويل الموازنة محدود.
- ضعف المؤسسات والتنفيذ: حتى عندما تُصاغ سياسات معقولة، تفتقد الدولة القدرة على تنفيذ فعّال (إدارة المشتريات، عقود عامة شفافة، متابعة المشاريع)، مما يقوّض أي وعود طموحة.
- الفساد يلتهم الموارد: وجود شبكات فساد واسعة يضعف فعالية الإنفاق العام ويقلّص أثر البرامج التنموية. تظهر التقارير أن تنفيذ المشاريع والتمويل الخارجي يتأثران أكثر من مرة بممارسات غير شفافة.
- تشتت الأولويات السياسية وقصر الأفق: غالباً ما تطرح البرامج الانتخابية لجذب قواعد انتخابية محلية (وظائف، مشاريع خدمات سريعة) أكثر من تحقيق إصلاحات هيكلية طويلة الأمد (تحرير سوق العمل، إصلاح الضريبة، رقمنة الإدارة). هذا يجعلها غير متسقة مع الحاجة إلى إصلاحات مالية هيكلية، وبالتالي فهي حلول مؤقتة.
- البيئة الإقليمية والدولية: التوترات الإقليمية، الاعتماد على واردات وسلع، والضغوط الدبلوماسية تؤثر على الخيارات الاقتصادية وتفرض سياسات مختلفة عما تُعلنه الشعارات المحلية (مثل قيود تمويلية أو شروط شراكات خارجية).

هل أثبتت التجربة الماضية قدرة الكتل على إدارة سياسات اقتصادية ناجحة؟

- يشير التقييم العام من هيئات تقييم ومستشارين خارجيين ومحليين إلى أن الحكومات والكتل التي حكمت أو كان لها حضور قوي في البرلمان لم تتمكن حتى الآن من تطبيق إصلاحات مالية هيكلية ومستدامة بمقياس التغيير المطلوب، على الرغم من وجود إنجازات قطاعية ومشروعات محلية، لكنها لم تؤدِ إلى تحول مؤسسي أو تنويع حقيقي في الاقتصاد العراقي.
- هناك أمثلة على الحواجز العملية من التجربة، مثل عدم الاستمرارية السياسية والتغيير الحكومي الذي يقطع مسارات الإصلاح قبل نضجها.
- التحالفات السياسية والامتيازات: سياسات التوظيف وتوزيع العقود غالباً ما تُستخدم لتثبيت قواعد سياسية بدلاً من استخدامها كأدوات لتنمية.
- ضعف الرقابة والحوكمة: نقص المجالس الرقابية، ضعف المحاسبة المالية، وقلة شفافية المناقصات يقلّلان من نتائج الإنفاق العام.

هل البرامج «واقعية» أم «مزايدة انتخابية»؟

الواقع أن كثيراً من البرامج الانتخابية تميل إلى مزيج من وعود ظرفية قصيرة المدى (وظائف، منح نقدية، مشاريع محلية) وشعارات إصلاحية عامة (مكافحة الفساد، تنمية)، في حين تُقاس القيمة الحقيقية للبرامج بمدى احتوائها على:

(أ) تقديرات مالية واقعية.
(ب) أولويات محددة زمنياً.
(ج) الجهة المكلفة بالتنفيذ.
(د) مؤشرات قياس أداء.
(هـ) آليات رقابة مستقلة.

إن معظم البرامج الحالية تفتقد واحدة أو أكثر من هذه العناصر أعلاه.

كيف تجعل البرامج الانتخابية متوافقة وقابلة للتنفيذ

- إدراج إطار مالي (fiscal anchor) لكل برنامج: تحديد مصادر التمويل بشكل واضح ومعروف، وتوضيح أثرها على العجز والدين، مع ترتيب الأولويات خلال 1-3-5 سنوات.
- ترتيب السياسات حسب التأثير والسرعة: التفريق بين الإجراءات الطارئة (تأمين رواتب/دعم طاقة مؤقت) والإصلاحات الهيكلية (إصلاح ضريبي، خصخصة منضبطة، تحسين مناخ الأعمال). يُفضّل البدء بالإجراءات منخفضة التكلفة وعالية التأثير.
- آليات شفافية ومراقبة مستقلة: نشر العقود، بوابات تنفيذ المشاريع، رقابة برلمانية فعّالة، ومشاركة المجتمع المدني في المتابعة، مما يقلل الفساد ويزيد الثقة.
- برامج بناء القدرات المؤسسية: رقمنة المالية العامة، تحديث إحصاءات الاقتصاد الوطني، وتدريب الكفاءات في الوزارات الأساسية (المالية، التخطيط، النفط، الكهرباء).
- حزم سياسة متكاملة تعترف بالمخاطر الإقليمية: وضع سيناريوهات بديلة لتقلبات أسعار النفط لضمان استقرار الخدمات الاجتماعية إذا تدهورت عوائد الصادرات.

ماذا يعني هذا للناخب/ المراقب/ صانع القرار؟

- للناخب: اطلب من البرامج تفاصيل مالية ومؤشرات قياس؛ فالوعود بلا أرقام أو مصادر تمويل تُعد إشارات إنذار.
- للمراقب المدني والإعلام: ركّزوا على متابعة تنفيذ العقود وميزانيات المشاريع، وليس مجرد الشعارات.
- لصانع القرار/الكتل: النجاح ممكن، لكنه يتطلب تضحيات سياسية (مثل إصلاحات غير شعبية مؤقتة) وبناء تحالفات إصلاحية عابرة للكتل.

VI. تجارب دولية لبرامج انتخابية

البرامج الانتخابية الاقتصادية تُحقق غرضين رئيسيين:

- إيضاح رؤية الحزب/ المرشح لاقتصاد الدولة.
- تكوين توقعات لدى الناخبين والأسواق.

النجاح في التنفيذ يعتمد على التوافق بين الوعد والمرونة الفنية، والقدرة على التمويل، وإدارة الاتصالات.

يمكن عرض أمثلة دولية عن البرامج الانتخابية والتوافق الاقتصادي.

1) المملكة المتحدة – انتخابات 2019 (حزب المحافظين: Get Brexit Done)

- ماذا كان في البرنامج: تركيز قوي على قضية مركزية (الخروج من الاتحاد الأوروبي)، مع وعود بإنعاش الاستثمار والبنية التحتية، والالتزام بعدم تخفيض الضرائب الكبيرة فوراً. وقد حلّلت تقارير لاحقة تنفيذ الوعود والقيود المالية.
- النتيجة العملية: تحقيق الالتزام المركزي (Brexit) أعاد تشكيل أولويات الإنفاق والسياسة، لكن بعض الوعود الاقتصادية واجهت قيوداً تنفيذية وميزانية.

درس موجز: البرامج التي تركز على وعد مركزي واضح قد تفوز سياسياً، لكنها تحتاج إلى خطة مالية واضحة لتنفيذ وعود الإنفاق أو الإصلاحات الاقتصادية.

2) الولايات المتحدة – البرامج الحزبية (أمثلة من منصات الديمقراطيين والجمهوريين الحديثة)

- ماذا موجود عادةً: خلافات على الضرائب، الإنفاق الاجتماعي، الحد الأدنى للأجور، التنظيم المالي، ودور الاحتياطي الفيدرالي. تحلل الدراسات الفروق التفصيلية وكيف تُترجم إلى سياسات خلال فترة الحكم.
- النتيجة العملية: اختلاف المنصات يؤدي إلى اختلاف أدوات السياسة (تحفيز مالي مقابل خفض ضرائب/تحرير تنظيمات)، ويتأثر التنفيذ بتوازن القوى في الكونغرس والظروف الاقتصادية (مثل جائحة كورونا 2020).

درس موجز: وضوح التكاليف والتمويل مهم جداً، وغياب إجابات حول من سوف يدفع يضعف مصداقية البرنامج أمام الاقتصاديين والأسواق.

3) السويد — نموذج الرفاهيات والبرامج الاجتماعية

- يوجد في السويد أحزاب تقليدية (الاشتراكيون الديمقراطيون وغيرهم) تعتمد برامج تجمع بين سوق عمل مرن وحماية اجتماعية واسعة، ويتم التمويل عبر ضرائب متقدمة؛ وتتابع تقارير المنظمات الدولية الأداء والاحتياطيات الهيكلية.
- النتيجة العملية: النموذج يعزز ثقة المواطنين في الشبكات الاجتماعية، لكنه واجه ضغوطاً من تباطؤ النمو واهتزازات خارجية، لذلك تقوم الأحزاب بتعديل السياسات لضمان استدامة مالية.

درس موجز: برامج الرفاهية تحتاج إلى شفافية حسابية طويلة الأجل (projected costs) وخطط للتكيف مع تباطؤ النمو أو صدمات خارجية.

4) تشيلي — احتجاجات 2019 ورد فعل السياسات

- ماذا حدث: احتجاجات واسعة عام 2019 كشفت عن استياء من عدم المساواة ونواقص الخدمات العامة؛ شملت الاستجابة السياسية وعوداً بإصلاحات دستورية واقتصادية، وتحليلات من مؤسسات دولية لملفات الاقتصاد واللامساواة.
- النتيجة العملية: تحريك سريع نحو إصلاحات مؤسسية وفتح نقاش دستوري واقتصادي، لكن بعض المقترحات واجهت مقاومة سياسية ومخاوف بشأن كلفة التنفيذ والآثار الاقتصادية.

درس موجز: البرامج التي ترد على أزمة اجتماعية تحتاج إلى مزيج من إجراءات عاجلة (لتخفيض الاحتقان) وخطة إصلاح مؤسسي مطوّلة، مع حسابات تمويلية واضحة لتجنب زعزعة الثقة الاقتصادية.

VII. الخاتمة

نصائح عملية لإعداد وتقييم برنامج انتخابي اقتصادي

لضمان أن يساهم البرنامج في معالجة المشاكل والمعوقات الاقتصادية التي تواجه البلاد، ويُسهم في إنجاح العملية السياسية ورفع مستوى الأداء الحكومي، يُنصح بما يلي:

- وضع برامج انتخابية واضحة ومقاسة: استبدال العبارات العامة مثل "تحسين الاقتصاد" بأهداف رقمية محددة (نمو، بطالة، استثمارات).
- تبني خطط تمويل شفافة: تتوافق مع مصادر التمويل (ضرائب، قروض، إعادة ترتيب الإنفاق) وتقديرات التكلفة على مدى 3-5 سنوات.
- اعتماد أولوية زمنية: تشكيل فرق لمتابعة الإجراءات بشكل فوري (لتخفيف الصدمة) وتبني إصلاحات هيكلية طويلة الأمد.
- اختبارات تحمّل: عرض سيناريوهات مثل نمو منخفض أو صدمة خارجية لتعزيز مصداقية الخطة.
- تواصل واضح مع الجمهور: توضيح التنازلات المطلوبة، مثل أي خدمات قد تُعاد هيكلتها ولماذا.
- متابعة مؤشرات اقتصادية ومراجعتها: الالتزام بنشر تقارير متابعة تنفيذية دورية تربط الوعود بالنتائج الملموسة.

VIII. المصادر

- تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي / Article IV وملحقاته — تقييم الوضع المالي والحاجة لإصلاحات هيكلية (2025).
- تقرير صندوق النقد الدولي / وثيقة Country Economic Assessment (2025).
- تقرير البنك الدولي عن وضع التنمية والاقتصاد في العراق، 2023.
- تقارير متابعة الفساد والمراقبة من منظمات مدنية وتقارير UNDP/مراقبة القضايا الكبيرة (2024–2025).
- تقرير مؤشر تحول بيرتليزمان BTI / تقييم بيئة الحوكمة والاقتصاد والسياسة في العراق (2024) — لمحة عن الحواجز السياسية والتنفيذية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org